# محاضرات منهجية البحث القانوني
# السنة الثانية المجموعة الرابعة

***المطلب السادس: مرحلة الكتابة***

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل تقسيم تبويب موضوع البحث ومرحلة جمع وخزن المعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورة نهائية.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث، وذلك وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.

فعملية كتابة البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، كما تحكم عملية كتابة وصياغة البحث العلمي جملة من القواعد والمبادئ العلمية والمنهجية والمنطقية تقود وترشد الباحث إلى الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة والواضحة والدقيقة والتي توصله في نهاية الأمر تحقيق أهداف تحرير وصياغة نتائج بحثه العلمي.

فلبيان معنى ومضمون مرحلة كتابة البحث العلمي، يستوجب الأمر التعرض إلى النقطتين التاليتين:

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي.

ثانيا: مقومات كتابة البحث العلمي.

***أولا: أهداف كتابة البحث العلمي***

تستهدف عملية كتابة وصياغة البحث العلمي، عدة أهداف علمية ومنهجية، أهمها الأهداف التالية:

أ -***أهداف إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي***

إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ومنطقية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة وصياغة البحث العلمي، لا يستهدف التشويق وتحقيق الإشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية والأخلاقية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية، بل تستهدف كتابة وصياغة البحث العلمي تحقيق عملية الإعلام العلمي عن جهود ومراحل ونتائج عملية البحث العلمي التي قام بها الباحث العلمي وأنجزه.

**ب - *هدف عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية:***

كما تستهدف عملية تحرير وصياغة البحث العلمي إعلام اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعملية، وذلك بصورة منهجية مضبوطة ودقيقة وواضحة، وذلك لإبراز شخصية الباحث العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي.

**ج- *هدف استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية***

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات قانونية أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة والبحث العلمي وإعلانه..

***ثانيا:مقومات كتابة البحث العلمي***

لكتابة وصياغة البحث العلمي، كتابة وصياغة علمية ومنطقية ناجحة، وبطريقة علمية سليمة، وأسلوب علمي ممتاز، من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي السابقة البيان، لابد من توفر مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي الجيد، واحترامها والالتزام بها من طرف الباحث العلمي.

ومن أهم مقومات كتابة البحث العلمي، تحديد واعتماد منهج – البحث العلمي المعروفة وتطبيقه في الدراسة والبحث، والأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، واحترام قانون الاقتباس، وقانون الاسناد والتوثيق والأمانة العلمية، ووجود وظهور شخصية الباحث، ومقدم الخلق والتجديد والابتكار الجديد في موضوع البحث العلمي.

وبهدف توضيح مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة ودقيقة وأكثر عمقا، يتطلب الأمر عرض وتفسير كل مقوم من هذه المقومات، وذلك على النحو التالي:

أ –تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث.

ب – الأسلوب في كتابة وصياغة البحث العلمي.

ج– قوانين الاقتباس.

د– قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش.

هـ– الأمانة العلمية.

و– الإبداع والابتكار والخلق والتجديد والإضافة.

### أ –*تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث*

من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة وعلمية تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام بمبادئها ومراحلها وقوانينها وأدواتها، بدقة وصرامة، حتى يصل ببحثه العلمي إلى النتائج العلمية الصحيحة بطريقة منتظمة ودقيقة وواضحة.فلقد سبقت محاولة تحديد وتعريف معنى المنهج العلمي، باعتباره حسن السير بالعقل للبحث عن الحقيقة في العلوم (1)، أو باعتباره:"الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"(2).

وقد سبق التعرف على مناهج البحث العلمي وهي المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج الدياليكتيكي " الجدلي" والمنهج التاريخي.

فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي، يعتبر مقوم جوهري وحيوي للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية ومنهجية منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية،، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة.

يؤدي تطبيق منهج أو مناهج البحث العلمي هذه بدقة وصرامة من طرف الباحث العلمي إلى اكتساب عملية الصياغة والكتابة في البحث العلمي مزايا الدقة والوضوح والعلمية والمنطقية والموضوعية، وفت ترتيب وتوضيح الحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي، يوفر ضمانات السير المتناسق والمنتظم والدقيق والواضح في بحث وتحليل وتركيب وصياغة وتحرير البحث عبر أجزائه المختلفة.

### ب – ***الأسلوب في كتابة البحث العلمي:***

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية، له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب —هنا– العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا، مثل سلامة اللغة وفنيتها ودقتها وسلامتها ووضوحها، والإيجاز والتركيز الدال والمفيد، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية، وعرضها وإعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط وأسس ومقاييس محددة، والدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإبهام والعمومية في العرض، وتدعيم الأفكار والحقائق والفرضيات المعروضة بأكبر وأقوى الأدلة القوية والمناسبة، والتماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، وكذا قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة ومن جملة إلى جملة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن موضوع إلى موضوع، ومن فكرة إلى أخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء أو فرع إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي

فأسلوب كتابة صياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية ومنطقية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية:

1 -اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيبها.

2 -الاتجاه والتركيز المباشر حول حقائق وأفكار وفرضيات الموضوع محل الدراسة والبحث، بتعابير موجزة ومركزة ودالة، والبعد تماما عن الأسلوب الخطابي والإطناب والمبالغة في عرض الفرضيات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث.

3 -حسن وفن تنظيم المعلومات والحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي عند عرضها على أسس ومعايير منطقية وعلمية منهجية موضوعية.

4 -الدقة والتماسك والتناسق الجيدين عناصر وأجزاء وفروع الموضوع.

5 -تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار، والحقائق وأجزاء وفروع موضوع البحث.

6 -البساطة والوضوح والدقة في عرض الأفكار والحقائق والمعلومات والابتعاد عن كافة مظاهر التعقيد والإبهام والغموض والاستطراد

7 -التكييف والاسناد والتدليل القوي والمنتظم للحقائق والأفكار والمعلومات والفرضيات العلمية المعروضة والمتعلقة بموضوع البحث العلمي.

8 -تلافي التكرار والحشو والاطناب والتناقض في الصياغة والعرض لأفكار وحقائق ومعلومات موضوع البحث العلمي.

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد والسليم اللازم لصياغة وكتابة البحث العلمي.

## ج- ***قواعد الاقتباس:***

كثيرا ما ينقل الباحث ويقتبس نصوص وأحكام رسمية أو أراء وأفكار الآخرين بهدف اسناد وتأسيس وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بغرض نقدها وتحليلها وتقييمها، أو بغاية بيان الآراء والأفكار والأحكام المختلفة والمتعارضة بخصوص الموضوع محل الدراسة والبحث.

ولكي تتحقق عملية الاقتباس هذه، وتحقق أهدافها في نطاق حدود أخلاقيات النزاهة والموضوعية، والأمانة العلمية، وتأكيد وجود الكفاءة والشخصية العلمية للباحث العلمي، توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

**-ؤأهم القواعد المتعلقة بعملية الاقتباس:**

هناك بعض القواعد تتعلق بعملية الاقتباس في البحوث العلمية يتطلب من الباحث العلمي والالتزام بها بدقة وعناية، حتى يستفيد —علميا- من عملية الاقتباس، وحتى تتم عملية الاقتباس هذه بصورة مشروعة وسليمة وموضوعية.

ومن هذه القواعد والإرشادات ما يلي:

- الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسه
- عدم التسليم والاعتقاد بأن القواعد والأحكام والفرضيات والآراء هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية بخصوص الموضوع، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات تتطلب عملية التجريب والنقد والتحليل والتقييم
- الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يوصي ويطلب من الباحث العلمي دائما أن يختار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية، أي أن يختار الأفكار والأحكام والآراء والمواقف الأصلية والقيمة، والتي تعتبر حجة علمية جوهرية، مثل النص القانوني، والحكم القضائي والوثائق الأصلية في الموضوع، وآراء وأفكار ونظريات الفقهاء والعلماء الكبار والذين يعتبرون حجة علمية في ميدان تخصصهم العلمي المتعلق بالموضوع محل الدراسة والبحث.
- الفطنة والدقة والعناية الكاملة أثناء عملية النقل والاقتباس، وتجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس هذه.
- حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي عوام التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع المتصل بها.
- عدم التطويل والمبالغة في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

- عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمي بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث العلمية أثناء عملية الاقتباس ذاتها، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق، والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

هذه بعض الإرشادات والتوجيهات والقواعد المرشدة للباحث أثناء القيام بعملية الاقتباس أثناء تحرير وصياغة بحثه.

**ضوابط عملية الاقتباس:**

النقل والاقتباس نوعان، نقل واقتباس حرفي ومباشر، ونقل واقتباس غير مباشر غير حرفي يعتمد على نقل الأفكار والآراء والفرضيات ولكن تعاد صياغة بأسلوب ولغة الباحث.

وفي حالة الاقتباس الحرفي والمباشر للعينة المقتبسة، سواء كانت نص قانوني رسمي، أو حكم قضائي، أو رأي فقهي،يجب أن ينقل بعناية ودقة – كما سبقت الإشارة إلى ذلك- ويكتب بين قوسين "بين ظفرين"، وبطريقة واضحة وبشكل مختلف ومتميز عن سياقة كتابة الموضوع، كأن يكتب في وسط الصفحة، وبحروف صغيرة جدا، وفي سطور جد متقاربة، ويرقم الاقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه، وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع، الذي سيأتي شرحه بعد قليل

أما في الاقتباس غير الحرفي وغير المباشر، فإن الباحث مطلوب منه صياغة الآراء والأفكار والفرضيات التي اقتبسها، بأسلوبه الخاص، وأن يسند ويشير في الهامش إلى أصحاب هذه الآراء والأفكار والفرضيات ومصادرها، وذلك وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الهوامش، ودون وضع العينات المقتبسة بين قوسين أو ظفرين، كما هو الحال في الاقتباس المباشر والحرفي.

**د– قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش:**

المقصود –هنا- بقواعد الإسناد وتوثيق الوثائق، من وثائق بالمعنى الخاص الضيق، ومصادر، ومراجع في الهوامش، هو إسناد وإلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا أو اقتباسا غير مباشر وغير حرفي إلى أصحابها

الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش ووفقا للقواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك.

فما دامت البحوث والدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعتبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة في توثيق الوثائق وتنظيم الهوامش عند كتابة البحث العلمي.

فهكذا يجب على الباحث عندما يعتمد ويقتبس معلومات أو أفكار وحقائق من وثائق ومصادر ومراجع مختلفة، أن يوضع في نهاية الاقتباس رقما في متن الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ومدينة الطبع والنشر، ثم رقم الطبعة، وتاريخها، ورقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة... وهكذا(1).

ونظرا لاختلاف أنواع الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، من مؤلفات وكتب عامة، ومقالات علمية منشورة في مجلات دورية، ووثائق رسمية، ورسائل وأبحاث الماجستير والدراسات العليا والدكتوراة، ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس، مثل تعدد الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة لذات المعلومات، فإن قواعد وكيفيات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع في الهوامش تختلف من حالة إلى حالة أخرى(2).

1 *الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:*

هنا لابد من ذكر المعلومات التالية والمتعلقة بالكتاب أو المؤلف العام، الذي نقلت واقتبست منه المعلومات:

---

(1) هناك ثلاثة طرق لوضع الأرقام في المتن والهامش، الطريقة الأولى، تتضمن ترقيم متسلسل الأرقام خاص بكل صفحة على حدة، والطريقة الثانية تجعل تسلسل الأرقام خاص بكل فصل أو باب، والطريقة الثالثة، تجعل أرقام الهوامش تبدأ مع بداية البحث ثم بتسلسل حتى نهاية البحث،وتعتبر الطريقة الأولى أوضح وأسهل وأبسط، أنظر الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 112-113.

(2) الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 52-69.
الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 111-120.
الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 56-59.
الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 188-191.
Simone Dreyfus, op, cit, pp, 24-42.

- اسم الكاتب أو المؤلف
- عنوان المؤلف أو الكتاب
- دار الطبع والنشر.
- بلد ومدينة وعدد الطبعة.
- تاريخ الطبعة.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

**مثال ذلك1**:

1/ عوابدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الطبعة الأولى، 1962، ص 7 وما بعدها

J.M Auby, droit administratif, Paris, Sirey, 1957, P19 et S.

هذا في حالة ذكر المرجع أو المصدر لأول مرة، وفي حالة استخدام ذات المرجع ولنفس المؤلف فإنه يكتفي بذكر المرجع على النحو التالي(1).

2/ يوسف نجم جبران، المرجع السابق، أو المرجع السابق الذكر، ص 20.

J.M Auby, op, cit, p31.

ما سبق ذكره، كما قد يستعمل باللغة الأجنبية المختصر IBID ومعناه في ذات المكان.

وإذا ما استخدمت عدة كتب أو مؤلفات لكاتب واحد، فإن الأمر يتطلب ذكر عنوان كل كتاب على حدة في كل مرة يستخدم فيها اسم الكاتب الذي اعتمد عليه في نقل المعلومات. وذلك قبل ذكر عبارة المرجع

(1) الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 57-58.
الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 57-58.
الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 189-190.

السابق، وذلك لتجنب الخط والغموض في تحديد الكتاب الذي تضمن المعلومات المقتبسة من بيت الكتب المتنوعة المختلفة لكاتب واحد(2).

2 *الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية:*

وفي حالة الاقتباس من مقال علمي متخصص منشور في دورية من الدوريات، فإن عملية ترتيب المعلومات وتوثيق الهامش تكون كالتالي:

- اسم المؤلف أو الكاتبن عنوان المقال بين قوسين، المجلة، وتحتها خط، ثم اسم الهيئة التي تصدرها، بلد ومدينة ودار الطبع والنشر، والسنة ورقم العدد، ثم تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات الموجودة فيها المعلومات المقتبسة، مثال ذلك(1):

وإذا ما تكرر استخدام ذات المقال، ولنفس الكاتب، فإنه يكتب اسم الكاتب، ثم تذكر عبارة المقال السابق، المرجع السابق، ص؟.

3 *الإسناد وتوثيق الهوامش في الاقتباس من أبحاث ورسائل الماجستير والدراسات العليا والدكتوراة غير منشورة:*

أما في حالة الاقتباس والاستفادة من المعلومات المتعلقة بموضوع البحث والموجودة في أبحاث علمية أكاديمية، جامعية متخصصة، وفي صورة أبحاث ورسائل لنيل درجات وألقاب علمية، مثل أبحاث ورسائل

---

(2) الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 117-119.

الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 59.

الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 58.

(1) الدكتور عوابدي عمار، "عملية اتخاذ القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري" **المجلة** الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية، المجلد العدد2، جوان 1985، ص 454 وما بعدها.

دبلومات الدراسات العليا، والماجستير، والدكتوراه باختلاف أنواعها، فإن عملية الإسناد وتوثيق الهوامش بشأنها، فإنها تكون كالتالي(2):

- اسم الباحث مقدم البحث او الرسالة.
- عنوان البحث أو الرسالة ويوضع تحته خط.
- بيان صورة البحث من حيث هل هو بحث دبلوم الدراسات العليا، أو بحث لنيل درجة الماجستير أو لنيل درجة الدراسات المعمقة، أو رسالة دكتوراة الدرجة الثالثة، أو رسالة دكتوراه دولة، ثم ذكر اسم الجامعة والكلية او المعهد أو الأكاديمية التي تم إعداد ومناقشة البحث أو الرسالة بها.
- تاريخ المناقشة.
- ثم رقم الصفحة أو أرقام الصفحات(3).

وفي حالة الاعتماد على ذات البحث أو الرسالة مرة أو مرات أخرى متكررة، فإنه يكتفي بذكر اسم الباحث، وذكر لفظ البحث أو الرسالة السابقة حسب نوعية وصورة البحث من حيث هل هو بحث أم رسالة دكتوراة، ثم بيان رقم الصفحة أو أرقام الصفحات(1).

**الفصل الثاني :منهجية البحوث التطبيقية**

يتلقى طالب القانون أثناء مسيرته الدراسية العديد من المعلومات والمعارف في مجال العلوم القانونية ، التي يستقيها من المحاضرات والدروس أو من الكتب القانونية المتخصصة ، وهذه المعارف تشكل الجانب النظري فقط ،لابد على الطالب من إفراغها في الجانب التطبيقي حتى يتمكن من استعابها ، وتوضيح مختلف المسائل القانونية التي

(2) Simone dreyfus, op, cit, pp. 33-34.
(3) Simone dreyfus, op, cit, pp. 29-31.
Emmanuel Acouetey, le contrôle juridictionnel de l'administration en Afrique noire francophone. Thèse, Université de Nancy II, Faculté de droit et des sciences économiques, Juin 1974, pp…
(1) Emmanuel Acouetey. Thèse, op,cit, p…مثال

يتلقاها الطالب . وهي ليست بقواعد جامدة تعرقل عمل الباحث في إبراز قدراته الشخصية وإنما هي تضيف في مهاراته وقدراته من خلال الإلمام النظري والتطبيقي لكافة مجالات القانون ، فالجانب النظري لا يكتمل إلا بالجانب التطبيقي .

لذلك فالهدف من المنهجية التطبيقية هو الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي ، غير أن هذه البحوث التطبيقية تصاغ في شكل محدد ، وتتطلب منهجية خاصة في إعدادها ، مما يحتم على الطالب الإلمام بهذه القواعد ومنهجيتها ليتمكن من الوصول إلى النتيجة المبتغاة. لذلك سنحاول دراسة هذه البحوث التطبيقية على النحو التالي : المطلب الأول- منهجية التعليق على قرار أو حكم

- المطلب الثاني : منهجية التعليق على نص قانوني
- المطلب الثاني :المنهجية حل قضية
- المطلب الثالث : منهجية استشارة قانونية

**المطلب الأول : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي**

يشكل التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية من بين الدراسات التطبيقية في القانون، بل و أهمّها على الإطلاق. ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية و المتعلقة بموضوع التعليق و استيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

فالمطلوب من الطالب أثناء التعليق على القرار ليس العمل على إيجاد أو استخراج الحل القانوني ، وإنما هو بصدد فهم الاتجاه الذي سلكه القضاء دون تجاهل موضوع النزاع المعروض ، وهو ليس عملية إجراء بحث قانوني في موضوع معين بالرغم من أنه يتناول مسألة قانونية معينة.

وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على قرار أو حكم لابد من فهم المقصود بالقرار أو الحكم ،ثم المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار.

**أولا : المقصود بالحكم أو القرار.**

**يعرف القرار القضائي بأنه :" الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام ، سواء في نهاية الدعوى أو في سيرها وسواء أكان الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم ، أو بين الإدارة والأفراد."**

ويسمى **حكما قضائيا** ما يصدر عن المحاكم الدرجة الأولى بينما يسمى **قرارا قضائيا** ما يصدر عن المجالس القضائية أو المحكمة العليا.

كما يمكن اعتبار الحكم أو القرار تعبيرا عن المنهج الفكري الذي تبناه القاضي ، بعد أن يكون قد كيف الوقائع قانونيا وتحديد المشكلة المعروضة أمامه ، والقاعدة المناسبة لحلها ، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على خاصة وملموسة لأجل استنتاج الحل المناسب ( التكييف ).

**ثانيا : عناصر الحكم أو القرار**

يتكون القرار أو الحكم من العناصر التالية :

1. **الديباجة :** وهي بمثابة المقدمة أي أول ما يكتب في الحكم أو القرار وتتضمن كل المعلومات المتعلقة بالحكم أو القرار وهي على النحو التالي :

- **اسم الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار محل التعليق .**
- **اسم القاضي أو هيئة القضاة وكاتب الضبط الذين صدر عنهم الحكم أو القرار.**
- **تاريخ الحكم أو القرار، رقم القضية، فهرس القضية ، وطبيعة النزاع**
- **أسماء أطراف النزاع وممثليهم القضائيين.**

**– كما تبدأ الديباجة باسم الدولة الذي صدر فيها ( الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ) ثم عبارة باسم الشعب.**

2. **بيان الوقائع :** وهي **تلخيص للنزاع وبيان الأحداث والإجراءات التي مرت بها الخصومة ففي الأحكام والقرارات الصادرة عن المجالس القضائية نجد تفاصيل كل الوقائع والأحداث ، بينما في قرارا المحكمة العليا التي محكمة قانون نجد وقائع موجزة ليست بنفس الدقة والتفاصيل.**
3. **التسبيب أو الحيثيات : وتعرف بالحيثيات لأنها تبدأ بعبارة "حيث انه " ، أما التسبيب فيقصد به :" الأسباب الموضوعية الواقعية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره ، الأسانيد القانونية ( القاعدة القانونية) الذي يصدر الحكم تطبيقا له.**
4. **المنطوق :هو النتيجة التي توصل إليها القاصي من خلال تطبيقه للقانون على وقائع النزاع ويأتي في شقيه الجانب الشكلي ويتضمن عنصر الشكل أو إجراءات التقاضي ومدى احترام الخصوم لإجراءات التقاضي ، والجانب الموضوعي أي ما يتعلق بتطبيق القواعد الموضوعية المتعلقة بالنزاع .**

إن فهم محتويات الحكم أو القرار وإدراك العناصر المكونة له تشكل ركيزة أولى في التعليق عليه.

**ثالثا : المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي:**

إذا كان القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، و هو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم. فما المقصود **"بالتعليق"**

**ويمكن القول أن التعليق على قرار أو حكم ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع .**

**وهو أيضا دراسة نظرية تطبيقية في أن واحد لمسألة قانونية معينة ، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب ، من اجل ترسيخها في ذهنه.**

**كما يمكن القول إن المقصود من التعليق على قرار أو حكم هو" تقييمه في كافة النقاط القانونية التي يعالجها ، وهو الحكم على الحكم أو القرار محل التعليق ".**

وحتى يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعِلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و أيضا بالفقه قديمه و حديثه الذي تعرّض للمسألة، و كذا بالاجتهاد الذي تناول هذه المسألة و بالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره توصّلا إلى الموقف الأخير في الموضوع و من ثمّ بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، ولابد أن تكون هذه القراءة متأنية فاحصة ، مع الانتباه الشديد لصياغة النص وتراكيبه اللغوية ، كل ذلك بغاية الوصول إلى تحديد المشكل القانوني الذي يثيره القرار ، والذي يكون عادة مدار الخلاف في المواقف وتباين وجهات النظر بين الطاعن ومحكمة القرار المطعون فيه.

## رابعا :مراحل التعليق على حكم أو قرار

يتطلب التعليق مرحلتين: المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

### 1- المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

**أ _ أطراف النزاع** : يبين الطالب هنا الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المتخاصمة في النزاع ، وجرى تسميتهم على مستوى المحاكم بالمدعى والمدعى عليه وأمام المجالس القضائية بالمستأنف والمستأنف عليه ، أما في المحكمة

العليا بالطاعن والمطعون ضده ، وطبعا يجد الطالب في الديباجة أسماءهم و مقر سكناهم.

**ب– الوقائع** :أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع :تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب".و يشترط فيها مايلي:

1- ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع ، فمثلا إذا باع "أ" ل"ب" سيارة ،و قام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، و نشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح في النزاع .

2- كما يجب عدم تجاهل –عند القراءة المتأنّية- أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، و من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

3- لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، و مرتبة في شكل نقاط.

4- الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أي الالتزام بما ورد في القرار لاغير.

**ج– الإجراءات**

هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، و إذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة و المجلس القضائي.

لكن و بفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة ، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلِّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمتّ إحالة الدعوى إلى الخبرة .

**د – الإدّعاءات**

و هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم .

يجب أن تكون الإدّعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا يجوز الإكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون ."

فالبناء كلّه يعتمد على الإدّعاءات، و ذلك بهدف تكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابدّ أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم.و الإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"،" حيث ينعى على القرار . "

**و – المشكل القانوني**

و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم.إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار و إنّما يستنبط من الإدّعاءات و من الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني

-لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

-أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق ل "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال : هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

-إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، و الطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" ل "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسّية تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

-ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا

المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ.فمثلا إذا تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا ، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد ، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي لأنّ هذا ثابت من الوقائع و لا إشكال فيه.

-بقدر ما طرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

**هـ: الحل القانوني**

**الحل القانوني هو القاعدة المعتمدة في حل النزاع وهو الإجابة عن المشكل القانوني المطروح ويستخرج من حيثيات القرار ( نقل حرفي لنص المادة المعتمد عليها)**

**ي :منطوق الحكم أو القرار**

**هو الجزء الأهم في القرار على اعتبار انه النتيجة التي توصل إليها القاضي ، وما قضت به الهيئة القضائية في الطلبات المعروضة عليها للنزاع ، وهو النتيجة التي تهم أطراف النزاع و يكتب بعد لهذه الأسباب ، هنا يقوم الطالب بنقله كاملا.**

**2- المرحلة التحريرية**

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة دراسة المسألة القانونية و الإجابة على الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها

**أولا الخطة:** يشترط في هذه الخطّة:

-أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صل موضوع يحتوي على مباحث و مطالب و خاتمة.

-أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة و أطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة *النظرية*، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري و مبحث تطبيقي لأن هذه الخطة، ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

-أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

-أن تكون خطة متوازنة و متسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

-أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج اشكاليتين قانونيتين، و تعالج كل واحدة منهما في مبحث، و هي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة

**كتابة الموضوع.ثانيا :**

**1- المقدمة:**

يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع و الإجراءات و الإدّعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع . فالانطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، حيث يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للاجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة،

أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ....إلخ

## 2- الموضوع

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها ، مناقشة نظرية و تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني النزاع. فالدراسة تكون موضوعية و شخصية.

أولا: الدراسة الموضوعية: نشير في هذه الدراسة إلى

-موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

-موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار –موقف هذا الحّل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق ،أم يطوّره أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

و بالتالي يجب على المعلّق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة **ثانيا: دراسة شخصية:** من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار . و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

## 3- الخاتمة:

و في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، و بهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.

## المطلب الثاني : منهجية التعليق على نص قانوني

**مقدمة :**

لا جدال في أن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية سواء في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعده في بحثه وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما، ويضعه في الموضع الصحيح ضمن بحثه ،بل وحتى المهني هو بحاجة لهذه التقنية من أجل العمل على تطبيق النص بالشكل السليم .

لذلك هل يمكن القول بأن الإلمام بالخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني كفيلة بأن يتم تحليله بالشكل السليم؟

**مفهوم تحليل النص القانوني**

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية، تفكيك النص وتجزيئه إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته،رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النص القانوني وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، لكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل و بمعنى أكثر دقة يمكن القول بأنه عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص وهذا ولا ينبغي الخلط بين تحليل النص .والتعليق على النص. وتفسير النص .

فعندما نتحدث عن التعليق على النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق ويكون ذلك بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص، وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص .

لذلك فالذي يظهر أن تحليل النص لا ينحصر فقط في القيام بعملية تحليل اللغة التي كتب بها النص أو أسلوب النص، وتحليل مضمونه بل الأكثر من ذلك ،يجب أن يعمل المحلل على إظهار أصل النص ومصدر و بنيته وشكله، والقيام بمقابلته ومقارنته بنصوص أخرى عامة أو خاصة وطنية أو أجنبية، ويمكن أن يكون كذلك من بين النصوص القانونية الموضوعية أو الإجرائية الشكلية .

علما أن هناك من يتجه إلى القول أن النص الذي يمكن أن يكون محل تحليل لا يكون فقط النص الصادر عن السلطة التشريعية بل يمكن أن يكون مقولة لأحد الفقهاء أو يكون عبارة عن وثيقة علمية أو محاضر لنقاش برلماني، ما دام الهدف حسب هذا الرأي ليس نوعية النص بحد ذاته بل الهدف هو المعرفة القانونية والقدرة على تحليل النص واكتساب المهارة في عرض المعارف في إطار ربطها دائما بالنص موضوع التحليل.

وما دمنا نتحدث عن اكتساب المهارة والمعرفة فهذا يعني أن ذلك الشخص الذي سيقوم بتحليل النص يجب أن يقوم بإضافة كمية معينة من المعلومات لمحتوى النص محل التحليل، ولا يجب الاكتفاء به وحده هذا مع إمكانية ترك النص جانبا، والتحدث أثناء التحليل عن الموضوع العام الذي يناقشه ذلك النص نظراً لارتباطه بالإطار العام الذي جاء فيه .

فعلى سبيل المثال لو كان النص موضوع التحليل هو نص تشريعي وجب تحديد طبيعته والظروف التي كانت وراء وضع ذلك النص والحقبة التي وضع فيها وتاريخ النص وهذا لن يتأتى إلى بالقراءة المتكررة للنص والعمل على احترام الخطوات المنهجية للتحليل.

## الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

من أجل العمل على تحليل النص القانوني يجب إتباع الخطوات المنهجية المتفق عليها من قبل الدارسين لهذا العلم، فهي أدوات تساعد الباحث في استجلاء ما يحتويه النص القانوني ويعالجه، فلابد من فهم النص، وتحديد مجالات موضوعه (أولا) لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل (ثانيا)

### التحليل الشكلي:

**نص القانوني المادة :**

تنص المادة ... على : كل ....

**موقع النص القانوني :**

يقع هذا النص ( المادة .... ) في قانون ..... المعدل و المتمم في : ..... .

و قد جاء في الكتاب ..... منه عنوانه ..... ، من الباب .... وعنوانه .....، في الفصل ..... وعنوانه ..... من القسم الأول تحت عنوان .....

**البناء المطبعي :**

لنص عبارة على ..... فقرة , و قد فصل بين كل منها بفاصلة .
الفقرة الأولى : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "
الفقرة الثانية : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "
الفقرة ال..... : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "

**البناء اللغوي والنحوي:**

استعمل المشرع الجزائري مصطلحات قانونية بحتة تظهر أهمية وفحوى المادة كـ التعويض.....
مع ملاحظة أن هناك خطأ ارتكبه الناشر أو المشرع في الترجمة حيث الكلمة .... لا تقابل ..... و ..

**البناء المنطقي:**

نلاحظ ان المادة بدأت بكلمة "..... " وهنا..... . نستنتج أن المادة اعتمدت أسلوبا شرطيا .

**التحليل الموضوعي :**

**تحديد مضمون النص:**

يتضح من هذه المادة ان .....

**تحديد الإشكالية :**

ومن هذه المادة يمكن طرح الإشكال التالي :
ما هي . . . . . ؟

**التصريح بخطة البحث :**

يقتضي وضع خطة ( ولو مبدئية ) التصور العام للموضوع و الإحاطة بمجموع الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وذلك استنادا على القراءة الأولية للمعلومات المحصل عليها .

ويشترط في الخطة أن تكون خادمة للإشكالية المطروحة ، ولابد من مراعاة توزيع مشتملان الموضوع على التقسيمات يكون لكل منها مسمى محدد.

**جمع المعلومات :**

يقصد بجمع المعلومات تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ،

**مرحلة التعليق :**

ان عملية التعليق مرتبطة بالمعلومات والخبرة التي استقاهما الباحث من رحلته العلمية في القراءة المنهجية المتأنية والفاحصة .

لهذا فيجب تناول كل نقاط التعليق بالتعمق والتأصيل ، فلا يكون سرد للمعلومات والآراء بطريقة سطحية ، وإنما بتحليلها وتقييمها لغرض تأييدها أو تفنيدها .

وبصفة لابد من مراعاة و إتباع الخطوات التالية أثناء التعليق:

1- الإدراك التام للنص لتمييز الأفكار الفرعية والرئيسية .

2- المنطق لان التعليق ليس فقط ربط الأفكار متنوعة مهما كانت أهميتها ،و إنما بناء وتركيب تلك الأفكار بطريقة منطقية ضمن مسار للوصول الى النتيجة المقصودة.

3- الموضوعية : أي التزام الحياد والقدرة على تقبل أفكار الغير .

4- التحكم في اللغة : يتعين على المعلق أن يتقن لغة القانون من حيث البناء اللغوي ودلالة المصطلحات .....

5- النقد والمناقشة : فالتعليق عبارة عن عملية متناسقة تستهدف تقديم مختلف النتائج التي توصل إليها المعلق وفقا ما يخدم المسعى المراد تحقيقه.

وهكذا فالتعليق لا يقوم مقام التخمين بل على ضوء المعلومات المحصل عليها وتقييمها وانتقادها لتوظيفها للوصول إلى النتيجة المعينة.

**الخاتمة** : تختم التعليق **النص** بلمحة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة ، لان تحليل النص يعني في النهاية إجراء بحث قانوني حوله.